

بيان صادر عن البنك المركزي العراقي

يشعر البنك المركزي العراقي بأن الجمهور الكريم بحاجة الى إيضاحات عما تتداوله بعض وسائل الإعلام عن السياسة النقدية والإجراءات والفعاليات الخاصة به، وعرضها لوثائق صادرة عنه بعد قطعها عن سياقها أو دواعي اعتمادها.. وفي الوقت الذي تتسم به القضايا المالية والنقدية بالحساسية بسبب صلتها باقتصاد البلاد ومصالح أبناء المجتمع، فإن تناولها من غير المتخصصين ربما يؤدي إلى إرباك لدى المتلقين والتأثير على قراراتهم وتوقعاتهم، ونود أن نبين ما يأتي :-

1- لقد اتسمت غالبية تلك التصريحات بالمغالطات وبإشاعة أجواء من التشاؤم والإحباط، إما بسبب غياب الفهم الدقيق أو لمقاصد غير موضوعية تنطلق من دوافع مختلفة، يرتبط بعضها بالواقع السياسي والمناكفات والمساجلات، وروح التخريب لغرض إجهاض ما تبقى من مؤسسات عاملة في الدولة، فضلا عن أن بعض الطروحات تكون مقبولة لدى الجمهور وتثير تساؤلاتهم وتحفظاتهم عند تجريدتها من سياقها، أو النظر إليها من زاوية واحدة.

2- مع أن سياسة البنك المركزي هي التي تؤدي إلى المسجلات وردود الفعل لآراء التصريحات والمساجلات، وعدم الإفصاح عن دواعي ومبررات بعض إجراءاته انسجاما مع طبيعة أدواره ونصوص قانونه، لاسيما ما يتعلق بالسرية المصرفية، إلا أن حجم المغالطات والتشويش بلغ حداً يضر بالاستقرار العام واستقرار السوق وبسمعة العراق خارجياً، وما يتبع ذلك من آثار خطيرة على معاملات العراق المالية والنقدية والمصرفية ويتوقعات وردود أفعال المتعاملين معه من مستثمرين ومانحين وغيرهم.

3- في ضوء ما تم طرحه من وثائق ومعلومات تخص مخالفات بعض المصارف والشركات في نافذة بيع العملة الأجنبية، ومحاولة الإيحاء للجمهور الكريم بعدم اتخاذ هذا البنك أية إجراءات بهذا الصدد، نود إيضاح الآتي:

أ- أقام البنك المركزي خلال المدة ٢٠١٢ - ٢٠١٥ العديد من الدعاوى لدى المحاكم العراقية المختصة على المصارف والشركات المخالفة لتعليمات نافذة ببيع العملة الأجنبية وتلك المتعلقة بقضايا مكافحة غسل الأموال. وقد بلغ عدد تلك الدعاوى بحدود (97) دعوى تخص المصارف والمؤسسات المالية الأخرى والمتعاملين معها من الزبائن وقد صدر العديد من الأحكام القضائية بهذا الصدد.

ب- تم فرض غرامات مالية وصلت أقيامها بحدود (400) مليار دينار عراقي شهـمات (40) مصرفاً.

ج- تم معاقبة (426) مؤسسة مالية غير مصرفية بعقوبات (الغرامة ، الأنداز ، التنبيه ، الحرمان من نافذة بيع العملة) وسحب الإجازات والتراخيص للبعض منها مـع فـرض وصاية على أربعة من المصارف وصل أحدها الى حد التصفية في حين تم إعادة تأهيلـل مصرفين آخرين.

د- تم فرض غرامات مالية متعددة وصلت أقيامها بحدود (5) مليارات دينار عراقي فـي ما يخص المخالفات المصرفية الأخرى.

لذا يهيب هذا البنك من الجميع التحلي بالمسؤولية والمصداقية والنظر الى الامور ومعالجتهاـ بنظرة مهنية وموضوعية بما يخدم المصلحة محلياً ودولياً ، وان هذا البنك على استعداد تـمام لإطلاع من يهمهم امر البنك والقضايا المشار اليها إطلاعهم ميدانيا ووثائقيا ، وابوابنا مفتوحة لهذا الغرض.

البنك المركزي العراقي
2015/11/12